International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation.

International Relations: Between Ethical Standards and the Hammer of Artificial Intelligence

Dr. Ali Mohammed Kadhim
Department of Law, Imam Al-Kadhim College, Babil Branches, Babylon, Iraq

* Corresponding Author: **Dr. Ali Mohammed Kadhim**

Article Info

ISSN (Online): 2582-7138
Impact Factor (RSIF): 7.98
Volume: 06
Issue: 06
November - December 2025
Received: 18-09-2025
Accepted: 19-10-2025
Published: 24-11-2025
Page No: 735-741

Abstract
As a result of the continuous communication between countries, ease of movement, speed of exchange of ideas and response to them, conflict of interests, scarcity of raw materials, high demand for goods and services... and other rapid developments at the global level, all of this led to the proliferation of international problems and a steady increase in the interference of countries in the affairs of other countries. Consequently, all of this led to an excessive reliance on benefiting from the information revolution, starting with the use of computers and ending with the use of artificial intelligence and the attempt to control space as a new element of international organization that plays an important role in international relations between countries or between countries and international organizations. In conclusion, international relations between countries are governed by laws and customs, and countries must adhere to international ethics, which is defined as (a set of moral principles and values that govern the behavior of countries in their relations with each other despite its lack of binding legal force). But how can these principles and values withstand the great scientific development in information technology and the use of artificial intelligence? How can countries that do not possess this level of technology maintain their sovereignty and independence? How can principles and values (international ethics) be reconciled with the use of artificial intelligence to control countries or control the decisions of these countries by using this development to pressure the will of that country? The information revolution and the spread of globalization did not give countries the opportunity to catch their breath and maintain their independence, whether in issuing their decisions or determining an international position in favor of a country whose rights were usurped and whose land was violated in support of the right, what happened in Palestine and the weakness of the Arab decision supporting it as a result of control through the use of cyberspace and influencing its decisions calling for Palestine, which became without any political influence. The conflict between principles and values and the use of artificial intelligence, that does not adhere to these values and principles continues.

Keywords: Intelligence, Artificial Intelligence, Electronic Intelligence, Governance, Cyberspace

Introduction

لابد ان نشير الى ان المبادئ والقيم والتي اطلقنا عليها تسمية الاخلاق الدولية والتي لا تكون ملزمة في تطبيقها ولكن تؤثر بطريق غير مباشر على سمعة تلك الدولة التي لا تلتزم بها نقول اذن يجب ان ينظر الى اي ظاهرة جديدة تطرا على المستوى الدولي وتؤثر في علاقات الدول ومواقفها,لابد ان ينظر اليها من منظور قانوني. والمقصود هنا ايجاد ربط وتوازن بين هذه القيم والالتزام بها مع استخدام برامج الذكاء الاصطناعي بما يحق الاستفادة من هذه الثورة الالكترونية وفق رؤية اخلاقية واطار قانوني يحكمها...وليس بعيدا عما نقول فقد عملت مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان على تأطير استخدام برامج الذكاء الاصطناعي بقواعد قانونية.

كذلك القوانين المحلية للدول تحاول ان تجد قواعد جديدة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي ليتناسب مع المحافظة على امنها السيبراني في مقابل الاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات فيها خدمة طبية او هندسية او في رامج استغلال الفضاء واكتشافه.

اهمية البحث :

تعتبر ثورة المعلومات وخاصة استخدام الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الاخلاق والمبادئ والقيم الدولية من خلال انتهاك الخصوصية والاطلاع على البيانات الشخصية وتأثيره على حقوق الانسان, وهذا التعارض بين الاستخدام المفيد للذكاء الاصطناعي وبين تأثيره على الخصوصية للأفراد والدول وكيف تنظم العلاقات الدولية وفق هذا التطور لذا تكمن اهمية البحث في ايجاد حلول ناجعة ومتوازنة بين استخدام الذكاء الاصطناعي والاطار الاخلاقي والقانوني الذي ينظمه وبالتالي استقرار العلاقات الدولية بهذا التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة غير سليمة قد تصل الى التجسس وانتهاك الخصوصية وان الاخلاق الدولية تمنع هذا الاستخدام وبالتالي حاول البحث ايجاد طريق قانوني من خلال تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وفق قواعد قانونية تضمن عدم المساس بالدول الاخرى عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

وقد لخصنا هذه المشكلة من خلال الاسئلة التالية :

1- **ماذا نقصد بالأخلاق الدولية وكيف وجدت؟**

2- **مهو الذكاء الاصطناعي وتعريفه ؟**

3- **كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي دون المساس بالأخلاق الدولية بين الدول ؟**

4- **مدى تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على العلاقات بين الدول ؟**

5- **كيف يتم تجنب الضرر من خلال انتهاك الخصوصية عند استخدام الفضاء الالكتروني والاستفادة منه ؟**

منهج البحث :

يتم مناقشة العلاقات الدولية وتأثير الذكاء الاصطناعي عليها من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اطار القانون الدولي العام.

المبحث الاول :المعيار الاخلاقي في العلاقات الدولية

تناول الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 والذي اعتمدته الامم المتحدة الحقوق الاساسية في التعامل الدولي,حيث اعتمد اولا على مبادى العدل والمساواة بين الدول والتي استمدت منها الاخلاق الدولية والتي تركزت على الحفاظ على كرامة الانسان ومعتقداته من خلال عدم التمييز بين البشر في مختلف الدول وتسعى اغلب الدساتير العالمية الى تعزيز ذلك من خلال المبادئ والقيم والتي ترسخت في الاعلانات الدولية او المعاهدات الدولية او مصادر القانون الدولي بصورة اعم.

رغم ان الدول بصورة عامة وعلى راسها الدول الكبرى اتخذت سبيلا متعرجا اعتمادا على حماية حقوق الانسان والعلاقات المتأصلة بين الدول والواجب الدولي وغيرها من الحجج الاخرى لغرض التدخل في شان الدول الاخرى انطلاقا من مبادى سامية وبدى ذلك جليا في مقررات مؤتمر الامن والتعاون الاوربي سنة 1989 عندما اشار الى (عرض اي دولة او مجموعة دولية او منظمة دولية تقديم مساعدات انسانية الى دولة يهدد الخطر صحة سكانها او مواطنيها, يتعين عليها قبولها ولا يعد ذلك, تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية للدولة المعنية)[1]

ولكي يتم الاحاطة بعلاقة الاخلاق وصلتها الوثيقة في اطار العلاقات الدولية لابد اولا ان نعود الى العلاقة الدلية بين الاخلاق والسياسة وما تناولته نظريات الاخلاق (نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز وكذلك لوك) وما اسست له واصبح تطبيقا عمليا في السياسة الغربية.

ان صراع الخير والشر والذي ينعكس على ثنائية الحق والباطل منذ الازل كان مدار جدل بين المجتمعات في الغرب والشرق لكن الذي يهمنا هو الصراع الفكري بين الفلاسفة ورجال الدين وفقهاء القانون في العصر الحديث, لذلك كان عصر سقراط اول عصر مايز بين الاخلاق والدين واعتبر ان الاخلاق علم حر وجداني وما الدين الا افكار تتفق مع الاخلاق.

اما افلاطون فانه ركز على العدالة لدى الفرد وركز على العفة والشجاعة والحكمة واساس ادارة الدولة مبنية على هذه الفضائل..لذلك يرى ان الفلاسفة هم رجال الدول العدول [2].

اما ارسطو فقد تناول الاخلاق في كتابه (الاخلاق الى نيقوماخوس) واشار الى ان الاخلاق تتمحور حول مسالتين : الاولى تحديد معنى الخير وما هو طريق الوصول الية والثانية تدور حول اللذة والتي تتمثل في العنصر المهم وعلى الفرد اشباع هذه اللذة باي طريقة وتتولى الدولة ذلك.

وحتى لا يذهب الحديث بعيدا فاننا سوف نكتفي بافكار الفقيه راسل *.

لقد عاش الفقيه راسل ويلات الحربين العالميتين وهو الرجل الذي مال قليلا الى الافكار الشيوعية وكان محبا للسلام وينادي بالسلام بين الدول حيث كانت الافكار الرائجة في وقته سياسيا تدعو الى ترك الاخلاق السماوية في علاقات الدول وتتجه الى الاخلاق الارضية...وان الصراع حول السلطة تحكمه النزعة الغريزية في التوسع...وقد الف كتابا يربط الاخلاق بالسياسة واسماه (المجتمع البشري بين الاخلاق والسياسة)[3]

المطلب الاول :النظريات الاخلاقية الرئيسية في العلاقات الدولية

تهدف الاخلاق الدولية الى ارساء مبادى العدل والانصاف والتي تعتبر مصدر من مصادر القانون الدولي العام والوصول الى تعزيز العدالة العالمية وحقوق الإنسان كذلك تلعب الأخلاق دورًا حاسمًا في تعزيز العدالة العالمية من خلال صياغة المعايير حول حقوق الإنسان والمخاوف الإنسانية من خرق هذه الاخلاق, بعد الحرب العالمية الثانية اتجه العالم الى احترام الدول بدون تمييز وعدم التجاوز على حدود الدول الثابتة وعند الخلاف تتبع الطرق الدبلوماسية في حل منازعات الحدود.

إن مبدأ المسؤولية عن الحماية هو إطار أخلاقي تبنته الأمم المتحدة وهو التزام من الدولة كافة بمنع ارتكاب كل ما من شانه التأثير على حياة الانسان وحريته ومنع ارتكاب الجرائم الدولية المعروفة وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان, حيث تؤثر الاعتبارات الأخلاقية على قرارات السياسة الخارجية للدول، خاصة اذان الامر يتعلق بحماية البيئة سواء كانت البيئة على البر والتي تشمل الغابات والصحراء وما شاكل ذلك من التضاريس الارضية او البيئة البحرية والتي تشمل البحار والمحيطات والانهار والبحيرات وغيرها ومن قرارات السياسات الخارجية للدول هو استخدام السلاح من خلال التدخل العسكري المباشر او استخدام الاسلحة الجوية او حتى الاقمار الصناعية وهنالك مصطلح يطلق على التزام القوات العسكرية به عند التدخل الضروري فقط اسمه (أخلاقيات التدخل العسكري)[4] وخير مثال على مخالفة هذه الاخلاقيات هو تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو أو الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق.

كان المبرر الأخلاقي للتدخل (المساعدات الإنسانية مقابل الأمن القومي) محل نزاع بين الدول حيث رافق هذا المعنى معاني اخرى منها العولمة, التدخل لحماية الانسانية, التدخل لمكافحة الارهاب, التدخل لمنع استخدام وتصنيع الاسلحة النووية, او التدخل لحماية البيئة وما شاكل ذلك.[5]

تلعب الأخلاقيات على المستوى الدولي في تنمية العلاقات الودية والدبلوماسية بين الدول, وهو ما يتيح للدول التواصل فيما بينها ومحاولة ايجاد الحلول السلمية لحل المشاكل العالقة دون اللجوء الى استخدام السلاح او الاستعانة بالدول ذات القوة العسكرية للتدخل باستخدام القوة ، مع الاقرار بأن السلام العالمي ضروري لرفاهية جميع الدول.

---

[1] د. خالدي فتيحة التدخل الدولي بين احكام القانون وواقع الممارسة الدولية, المركز الاكاديمي للنشر, الاسكندرية,2024, ص 240 وما بعدها.

[2] د. عادل حسن علي, جدلية الاخلاق والسياسة في الفكر السياسي الغربي المعاصر,انجي للنشر والتوزيع,بغداد,الطبعة الاولى,2020. ص18 وما بعدها

[3] المصدر نفسه,ص139.

- برتراند راسل, فقيه ينتمي الى اسرة انكليزية من النبلاء ولد عام 1872 وكان جده رئيس وزراء بريطانيا ورئيس حزب الاحرار دخل كلية التربية عام 1890, وكان يتميز بذكائه الحاد حيث حصل على مرتبة الشرف في الرياضيات,ثم في عام 1894 حصل على شهادة في العلوم الاخلاقية ثم عين استاذا في جامعة لندن.

أفكاره كانت تتناول مجوعة مواضيع تدور حول الاخلاق والشرف وكانت افكاره التي يطرحها في امريكا والمانيا وكان يؤمن بان الفكر الانساني الذي لا يخدم المجتمع والانسانية ليس له مكان عنده وهو من اهم الدعاة الى الانسانية في الفكر الغربي وكان رافضا لفكرة التجنيد في الحرب العالمية الاولى.

[4] يونيو 2018.ص 28.209، Medium.com تيم دانون، "نظرة عامة على الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي"،

[5] د. خالدي فتيحة, مصدر سابق,ص 288 وما بعدها.

وضعت الدول من خلال تجربتها الطويلة مع الحروب بصور عامة اطر اخلاقية يتم من خلالها الوصول الى حل ومن هذه الاطر مجلس الامن الدولي, محكمة العدل الدولية, المحكمة الجنائية حيث تسترشد هذه المؤسسات بمبادئ العدالة والإنصاف والمساواة بين الدول، والتي تعتمد على الأخلاق والتي تعتبر من مصادر القانون الدولي العام والذي يهدف إلى إنشاء نظام يتم فيه محاسبة الدول على أفعالها بطريقة عادلة وتحترم الكرامة الإنسانية[6].

ترمي مبادى الأخلاقيات في العلاقات الدولية و حسب اتفاق باريس على توزيع المسؤولية المشتركة عن حماية البيئة والاستدامة وتعزيز العمل الجماعي لمكافحة تغير المناخ والاحتباس الحراري ومعالجة المعضلات الأخلاقية في العلاقات الدولية.

غالبًا ما تنطوي المعضلات الأخلاقية في العلاقات الدولية على الموازنة في الاعتبارات الأخلاقية بين سيادة الدولة مقابل حقوق الإنسان أو بين الأمن القومي مقابل التعاون الدولي، أو التطور والنمو الاقتصادي مقابل حماية البيئة او توفير السلع والخدمات مقابل التلوث او حماية المواطن والتدخل في خصوصياته... وما شاكل ذلك[7].

اولا : النظرية الواقعية,هي نظرية أساسية في العلاقات الدولية، تؤكد على أن الدول يجب أن تجري تقييمات واقعية للتهديدات الخارجية وتضع أولويات واستراتيجيات دفاعية حيث يزعم الواقعيون أنه في ظل نظام دولي فوضوي لا توجد فيه سلطة شاملة لفرض القواعد، تعمل كل دولة في بيئة تعتمد على المساعدة الذاتية، حيث تكون البقاء والأمن والقوة هي الأهم [8].

وبحسب الفكر الواقعي الحديث، فإن غياب جهة منفذة عالمية يجعل الأمن الهدف الأساسي لجميع الدول. ولحماية أنفسها، تسعى الدول إلى تحقيق التوازن في القوة من خلال تعزيز قدراتها وردع المعتدين المحتملين، حيث تنظر إلى القوة كوسيلة لحماية المصالح الوطنية في ظل نظام عالمي تنافسي وغير مؤكد.

ثانيا : المثالية, وهي تروج لفكرة أن الدول يجب أن تتصرف على أساس المبادئ والأخلاق، مع التركيز على إمكانية التعاون من خلال اتباع المعايير الأخلاقية, وتتمثل جوانبها الرئيسية في المعايير الأخلاقية والعدالة، مثل احترام المعاهدات، ومراعاة قواعد الحرب، والحفاظ على السلام والسلام من خلال التعاون ترى المثالية أن السلام يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بالمعايير المشتركة والالتزامات الأخلاقية، فضلاً عن تعزيز التعاون والترابط بين الدول باتباع قواعد الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) كما صاغها كينيث والتز(سياسي ومفكر كندي), حيث ركز على الاعتماد على النظام الدولي بدل ومحاولة الابتعاد عن الطبيعة البشرية كونها تعتمد على التفضيل او التمايز بين الدول تبعا لمصالحها دون الاعتداد او النظر الى مصالح الاخرين

ثالثا : الليبرالية الجديدة، أو المؤسسية الليبرالية، تعظم دور التنظيم الدولي المؤسساتي حيث تقول ان دور المؤسسات في تعزيز السلام بين الدول وصفاء العلاقات الدولية فيما بينها أن دور بعض المؤسسات على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية او المعاهدات مثل معاهدة ستارت يمكن أن تشجع العلاقات السلمية والمنافع المتبادلة كما تؤكد الليبرالية الجديدة، المستوحاة من الفيلسوف الالماني (إيمانويل كانط)، أن الديمقراطيات والمؤسسات تعزز التعاون السلمي وتخلق معايير المشاركة التي تقلل من الصراعات الدولية[9].

رابعا : ما بعد الحداثة, نشأت هذه الحركة في أواخر القرن العشرين وهي ترفض القيم والنظرة العالمية المستمدة من النظريات الفلسفية الغربية الحديثة المبنية على رؤية علمية عقلانية, هي تنكر قدرة العقل البشري وقدرته على استيعاب المعرفة الموضوعية وخاصة في العلوم الاجتماعية وهي ايضا تعتبر الحداثة عبارة عن استنتاجات متنوعة من العلوم الاجتماعية الناتجة عن تجارب محدودة وكذلك ما يرتبط بها من الفن والأدب على أنها تعتمد على الوجدان للشخص [10].

كما إنها ترى من جانب اخر, أن العلاقة السياسية والاجتماعية للقطاعات المهيمنة في المجتمع والتي تمتلك القوة والتي بنيت على افكار ترتبط بجنس الانسان واهمية عدم التمييز في العلاقات الدولية على ضوء الجنس وان يكون الاساس في العلاقات الدولية المساواة بين الجنسين في السياسة العالمية وأن العلاقات الدولية التقليدية تتجاهل أدوار وتأثيرات المرأة، وتعتمد بالأساس على سطوة الذكور علية يجب ان تتحقق المساواة القانونية والإدماج في مكان العمل، والمساواة الأوسع عبر العرق والطبقة والجنس [11].

المطلب الثاني : حلول الصعوبات الاخلاقية في الحوكمة العالمية

لاشك ان التطور الكبير في الاستخدام المفرط للتكنلوجيا الحديثة ادى الى ظهور مشاكل ترافقه تؤثر في امن الدول من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي, وكان هذا الموضوع مدار اهتمام فقهاء القانون الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية والدول كافة, حاولت ايجاد مخرج لحماية امنها من ما سمي (برامج تقنية المعلومات), ونشير هنا الى الاتفاقية التي تبنتها الجامعة العربية والخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات عام 2010, وخاصة في موادها (32,34) والتي تضمنت احكاما تدور حول المساعدة المتبادلة حول مسائل الجرائم الالكترونية وكذلك اتفاقية الاتحاد الافريقي عام 2014 حول نفس الموضوع اعلاه [12].

لذا جاءت المطالبة بحوكمة انتاج وتطوير التقنيات المستخدمة على المستوى الدولي, مع ملاحظة ان اغلب القوانين الدولية تعتمد في هذا المجال على القوانين المحلية وتشريعاتها وقد طلب الاتحاد الاوربي من مجموعة من الخبراء ايجاد خطة عمل بالاعتماد على حوكمة الذكاء الاصطناعي وتوجيهها بالاعتماد على المبادئ التوجيهية الاخلاقية واصدار التوجيهات اللازمة وضبط هذه التوجيهات اخلاقيا واساسها هو عدم التسبب بالضرر للإنسان من قبل استخدام التقنيات الحديثة مثل الروبوتات والتقنيات الاخرى [13].

من الواضح أن ديناميكية سوق استخدام التكنلوجيا الدفاعية جاءت ردا على استخدام هذه التكنلوجيا لغرض انتهاك خصوصية الدول الاخرى وبالتالي اثرت على التوازن الدولي, وسواء كان الأمر يتعلق بالفائدة الاقتصادية، أو الصراع على السلطة، فإن التطورات التكنلوجية في المجال العسكري من المتوقع أن تصبح قضايا استراتيجية، ومن المحتمل أن تؤدي في حد ذاتها إلى الخوف والحذر وفقد الثقة بين الدول وحتى الصراعات فيما بين الدول.

أعرب إيلون ماسك,(الملياردير الامريكي) في تغريده بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2017، حول هذه المخاطر (إن المنافسة على تفوق الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني يمكن في رأيي أن تكون السبب الأكثر ترجيحاً لاندلاع حرب عالمية ثالثة), رغم ان الرأي اعلاه قد يكون مبالغا فيه بعض الشي في بيان مخاطر استخدام التكنلوجيا وتأثيرها الا انه يجب ان لا يغفل ابدا كون الشخص اعلاه يملك اكبر الشركات في العالم المتطور في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ، من الواضح أن ساحة المعركة الجديدة هذه ستؤدي إلى إعادة صياغة التحالفات، وإلى تفاقم التوترات الموجودة مسبقًا وولادة خلافات جديدة على الرغم من أن التركيز ينصب على الجهات الحكومية، يجب ألا نغفل حقيقة أن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية نشطة للغاية في هذا المجال وتساهم بنشاط في تطويره الأفقي والرأسي[14].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم تطوير الذكاء الاصطناعي يأتي من القطاع الخاص. على سبيل المثال، تقوم صناعة الدفاع، التي تستثمر بكثافة في الروبوتات، بعمل كبير للتأثير على أصحاب المصلحة في القطاع العام لفتح فرص جديدة وحتى بالنسبة للدول التي في اغلبها بحاجة الى الاستفادة من التقنيات الحديثة بل حتى الحركات الثورية و الجماعات المسلحة غير الحكومية وغيرها من الإرهابيين يعملون تجهيز أنفسهم تدريجيًا بأسلحة متطورة بشكل متزايد مثل الطائرات بدون طيار، ولديهم الاموال والدوافع الفردية والدولية لغرض الحصول مباشرة على احدث التكنلوجيا الحديثة, ولدينا في العراق شواهد لا تحصى في استخدام الارهابين لمعدات واسلحة لا توجد في اغلب الجيوش المتطورة[15].

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات وفي غياب إطار قانوني دولي مناسب، أصبحت الأخلاقيات الآن بمثابة الأداة المعيارية الأساسية, حيث يدعو فريق الخبراء البارزين

---

[6] د. ماهر عبد المنعم ابو يونس,استخدام القوه في فرض الشرعية الدولية, المكتبة المصرية للطباعة والنشر, القاهرة, 2004, 115.

[7] diploweb.com.2018، فلوران أمات، "جيوسياسة الذكاء الاصطناعي: سباق عالمي من أجل الذكاء الاصطناعي". "الابتكار"، ص67.,2018، Lemonde.fr ديفيد لاروسيري، "السباق من أجل الأخلاق بدأ"،

[8] جانجين فيلمر، جان باتيست، نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة جامعة فرنسا، 2023, ص 166.

[9] جيريمي وبارانيتس، إيلي، نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة العلوم السياسية، 2019.ص76.

[10] ماكليود، أليكس، نظريات العلاقات الدولية: الخلافات والمقاومات، كيبيك، أثينا، 2022, ص387وما بعدها.

[11] د.عصام الدين محمد,د.معمر رتيب محمد,الاثار القانونية للذكاء الاصطناعي في اطار القانون الدولي العام,مركز المحمود لتوزيع الكتب,القاهرة,2025,ص80 وما بعدها.

[12] د. محمد سعيد,دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي,مجلة البحوث القانونية,العدد75,جامعة المنصورة,2021,ص 210.

[13] د. اسلام دسوقي عبد النبي,دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية, المجلة القانونية, المجلد 8,العدد 4,2020.

[14] د. مصطفى محمد موسى, الارهاب الالكتروني, دار الكتب والوثائق القومية المصرية,الطبعة الاولى. القاهرة,2009, ص 170 وما بعدها.

[15]

إلى مشاركة ومداولات عامة واسعة النطاق ومنهجية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا (المحايدة) فضلاً عن القيم التي تختار المجتمعات دمجها في تطوير هذه التقنيات وإدارتها, وتعكس هذه الدعوة الصادرة عن المجموعة الأوروبية المعنية بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيات الجديدة بوضوح أهمية التفكير الأخلاقي في وقت يتطور فيه الذكاء الاصطناعي بسرعة غير مسبوقة كاسحا اخلاقيات وقيم تربى عليها المجتمع الدولي دون تحمل ادنى عبى او حتى معرفة من الذي قام بهذا الفعل وكل ذلك بفضل ذكاء استخدام هذه التكنولوجيا وأصبحت المخاطر المحتملة التي يحملها مثيرة للقلق, وأصبحت الحاجة إلى وضع ضمانات لتجنب الانتهاكات أو الحد منها الآن على المستوى الدولي معترف بها سواء كانت منظمات دولية (الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك) أو منظمات غير حكومية (أوقفوا الروبوتات القاتلة، وما إلى ذلك)، والأكاديميين والصناعيين وغيرهم من الفقهاء والمفكرين [16].

المبحث الثاني :الذكاء الاصطناعي واثره في العلاقات الدولية

يؤثر الذكاء الاصطناعي على رؤيتنا للعالم، وتصوراتنا، وقراءاتنا لبيئاتنا, إنه يدعونا إلى إعادة التفكير في علاقاتنا الإنسانية والاقتصادية والدبلوماسية، ووسائل النقل والتعليم لدينا، وأنماط استهلاكنا واتصالاتنا, إنه يدعونا إلى إعادة التفكير في البشر أنفسهم.

فهو الآن يحدد قراراتنا وأفعالنا، ويشكك في قيمنا، وطرق عيشنا معًا وعلاقاتنا مع الآخرين, إنه يقلب مفاهيمنا عن الخير والشر، والعادل والظالم، والإنساني وغير الإنساني، والحرية والعبودية, إنه يهز قناعاتنا الأخلاقية من خلال تعديل علاقتنا مع الآخر ومع أنفسنا بشكل عميق, يأخذنا الذكاء الاصطناعي نحو هاوية الرغبة والتوسع والكشف أكثر من أي وقت مضى عن حاجتنا إلى الشعور بالخلق، والسيطرة على بيئتنا، وإخضاعها لإشباع إرادتنا في السلطة، ورغبتنا في الحصول على إنسان لدية القدرة على عمل ما يريد,إنه يجذبنا إلى شبكة لا نعتبرها الآن أكثر من مجرد اتصالات بسيطة, بل يجعلنا نعتقد أننا نتحكم في التكنولوجيا في حين أن التكنولوجيا تسيطر بالفعل على معظمنا.

في عام 1953، كتب الفيلسوف الألماني مارتن هايدجر: "نحن لا نزال في كل مكان مقيدين بالتكنولوجيا ومحرومين من الحرية، سواء أكدنا ذلك بحماس أو أنكرنا ذلك بنفس القدر, ومع ذلك، عندما نعتبر التكنولوجيا شيئًا محايدًا، فعندئذ يتم تسليمنا إليها بأسوأ طريقة هل هذا سيء؟ سيشكل الجميع معتقداتهم الخاصة والحقيقة هي أن هذه التغييرات في التصورات حساسة على المستوى الدولي حيث السباق على الذكاء الاصطناعي مستمر, من خلال الإعلان أن (الذكاء الاصطناعي ليس مستقبل روسيا فحسب، بل مستقبل البشرية جمعاء) وأن (من يصبح رائدًا في هذا المجال سيكون سيد العالم).. يوضح الرئيس بوتين تأثير الذكاء الاصطناعي على تصوراتنا، ويوضح بشكل عام ثقل التقدم التكنلوجي [17].

يبدو أن الذكاء الاصطناعي على وشك ترسيخ نفسه في مجال الأشعة تحت الحمراء ليصبح موضوعًا في حد ذاته, تتزايد المنشورات التي تتحدث عن (لجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي) أو الذكاء الاصطناعي باعتباره (أداة للسلطة) أو حتى (الهيمنة على العالم)، وتدعونا إلى التساؤل عن وزن هذه التكنولوجيا في العلاقات الدولية وآثارها على سلوك الجهات الفاعلة, وفقًا لبعض المراقبين، فإننا نشهد ظهور (قومية الذكاء الاصطناعي) التي من شأنها أن تولد شكلًا جديدًا من الجغرافيا السياسية يتسم بثلاثة أشكال من عدم الاستقرار الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي.

ان اختلاف وجهات النظر حول المعيار المتوازن لاستخدامات التكنولوجيا الحديثة دون المساس بخصوصيات الدول والاشخاص ولد لدى هذه الدول (ان صح التعبير) السباق والتنافس في مجال الأخلاقيات في العلاقات الدولية فيما بينها وهذا الكلام ليس فقط بالنسبة للدول، بل أيضًا بالنسبة للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، ان الابتكارات في هذا المجال والأبحاث تزدهر, وقد تضاعف عدد براءات الاختراع المودعة في جميع أنحاء العالم تقريبًا بين عامي 2005 و2015 ان السباق موجود منذ حوالي خمسين عاماً بين الولايات المتحدة واليابان في مجال التطبيقات التجارية للذكاء الاصطناعي والذي كان آنذاك في بداياته[18].

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع انتشار التعلم العميق في الصناعة، لا سيما في مجال التعرف على الصوت، دخلت المنافسة بعدًا جديدًا وبرزت منذ عام 2011 مع التعرف على الصور أو الأشياء, اعتبارًا من عام 2012، تضاعفت الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي بمقدار 10 لتصل إلى 5 مليارات دولار بعد أربع سنوات و9.3 مليار دولار في عام 2018, لا شك أن الذكاء الاصطناعي أصبح قضية قوة على الساحة الدولية يمتد تأثيرها إلى الاقتصاد والتعليم والنقل والاتصالات والدبلوماسية والدفاع والسياسة والصحة والبيئة.... إنه موجود في كل مكان ويتعلق بجميع الأنشطة البشرية في جميع أنحاء الكوكب ويكفي إلقاء نظرة سريعة على الدول الرئيسية المعنية للاقتناع بما ذهبنا اليه.

المطلب الاول :ماهية الذكاء الاصطناعي وتحدياته

تدور فكرة دائمة في خيال الانسان لكي تلبي اطماعه واحلامه حول تطوير اليات لها القدرة على التحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات التي تبنى وفق معلومات اولية مقدمة من الانسان وبالتالي فلا يحتاج الانسان الى التفكير كثيرا والخوف من القرارات التي يتخذها.

يعود تاريخ الذكاء الاصطناعي الى الفلاسفة الاغريق وتعتبر الرياضيات المجال الاوسع من خلال (الحوسبة) و(النظرية الاحتمالية) و (الجبر) الذي تأسس على يد العالم العربي الخوارزمي [19].

الفرع الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

ثم تطور من خلال العلماء والابحاث والافكار حتى اصبح على ما هو عليه اليوم, وعلى هذا الاساس في تعريف الذكاء الاصطناعي بهذا المصطلح لا يعرف الا بعد ان يتم تجزئة كل كلمة على حده, فكلمة الذكاء تعني (القدرة على فهم الظروف او الحالات الجديدة والمتغيرة, اي هو القدرة على الادراك والفهم والتعلم).

اما كلمة الاصطناعي فتعني (تربط هذه الكلمة في معنى الصناعي او الاصطناعي والتي ترتبط بالفعل يصنع او يصطنع وتعني ايضا كل نشاط او عمل يؤدي الى انتاج شيء او تصنيعه من خلال اشياء منتجة من الطبيعة لتنتج شيء جديد.

على هذا الاساس يعني الذكاء الاصطناعي,الذكاء الذي يصنعه الانسان في الالة او الحاسوب او هو العلم الذي يجعل الالة تعمل اشياء تحتاج الى ذكاء.

ان التعريف اعلاه يشير بوضوح الى العلاقة بين الانسان والالة, لكن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تعود الى الضرر الناتج عن استخدام الالة وهل ان الالة تتحمل المسؤولية ام الانسان الذي قام بتصنيعها ؟ [20].

الفرع الثاني : تحديات الذكاء الاصطناعي للإنسان

على المستوى الدولي نجد الفقه قد تطرق الى ذلك ففي المادة (12) من اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الالكترونية في التجارة الدولية المرسلة من قبل الاجهزة الالكترونية لكنها لم تحدد هل ان هذه العقود او الخطابات المرسلة من الالة هل تدخل الانسان فيها ام ان الالة من تلقاء نفسها قامت بإصدارها بناء على معلومات معدة مسبقا وهل ان ارسالها قد تسبب بضرر للأخر ام لا, ان الفرض اعلاه يشير ايضا الى مشكلة اخرى على المستوى الدولي وهي كيف يتم حل النزاع الدولي الناتج عن فعل الالة ؟ هل يتم حله باستخدام الطرق التقليدية ام هنالك طرق اخرى, يرى البعض ان استخدام الحلول في هذه الناحية يجب ان يتم من خلال نفس المجتمع المستخدم للذكاء الاصطناعي ولا تنفع الطرق التقليدية في هذه الحالة[21].

---

16 كلمة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بمناسبة تعيين عمر بن سلطان العلماء وزيراً للدولة للذكاء الاصطناعي، 19 أكتوبر 2017. تصريحات نقلتها وسائل الإعلام.

17 فلاديمير بوتين، بيان رئيس الاتحاد الروسي بمناسبة الدرس الافتتاحي لـ "يوم المعرفة"، 1 سبتمبر 2017 في ياروسلافل

18 ، البنية التحتية والتكنولوجيا، البيت الأبيض، واشنطن العاصمة، 11 فبراير 2019. في أكتوبر 2016، نشرت)الأمر التنفيذي بشأن الحفاظ على القيادة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي(دونالد ج. ترامب، إدارة أوباما خطة استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي. متاح على https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/whitehouse_files/microsites/ostp/NSTC/national_ai_rd_strategic_plan.pdf, CBINsights،

19 د. عبير اسعد, الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, دار البداية ناشرون وموزعون,عمان, الاردن, 2011.

20 د. فايز جمعة النجار,نظم المعلومات الادارية,الطبعة الثانية, دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, الاردن,2010.

21 د. لبنى عبد الحسين السعيدي,د. جليل حسن الساعدي,ازمة القانون الدولي الخاص في منازعات الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, شركة المؤسسة الحديثة للكتاب,ببعدها,بيروت,2023, ص 300 وما

ان الفرضيات هنا كثيرة ومتناقضة مع بعضها البعض كون هذا العلم في تطور جنوني وسريع والجزم بتحديد قانون محدد لا يصح بل الأفضل الدمج بين القواعد التقليدية وقواعد المنظومة الالكترونية بأكملها والتي تتحكم بالآلة [22].

لو اخذنا مسالة العقد الدولي وهو عقد يخضع في اساسة لقانون(الارادة) فان التشريعات الدولية والوطنية تنص على ذلك ومنها على سبيل المثال القانون العراقي في قانون المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني العراقي المرقم (78) لسنة 2012 والتي عملت بقاعدة (قانون الارادة), وكذا القوانين العربية والاجنبية الاخرى, لكن المشكلة الحقيقية في فرض منح او عدم منح الالة الشخصية القانونية لغرض تفعيل قانون الارادة مع ملاحظة ان الفارق كبير بين ارادة الالة نفسها وارادة من صمم الالة او عمل عليها[23].

المطلب الثاني : الفضاء الالكتروني واثره على توازن القوى في العلاقات الدولية

لقد أصبح الفضاء الإلكتروني، حتى لو لم يكن إقليماً قائماً بذاته، القضية والمسرح والأداة للصراعات الجيوسياسية المعاصرة حيث تشكل الجغرافيا السياسية أداة أساسية لفهم ديناميكيات الصراعات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني ولا يمكن فصل الصراعات حول الفضاء الإلكتروني أو داخله عن التنافسات الجيوسياسية الكلاسيكية على القوة وعلى العكس من ذلك، فإنها تشكل تعبيراً وبُعداً جديداً، حاضراً على جميع مستويات التحليل، والذي يتعين أخذه في الاعتبار في نهج متعدد المقاييس يمكن رسم خريطة للعديد من عناصر الفضاء الإلكتروني والقضايا والمخاطر. ومن ناحية أخرى، ليس من الممكن تقديم خريطة شاملة للفضاء الإلكتروني لأنه بيئة عملاقة، في توسع مستمر، ومتغيرة وديناميكية للغاية، وفي إعادة تشكيل دائمة[24].

على سبيل المثال، عناصر الطبقة المادية للفضاء الإلكتروني مثل كابلات الألياف الضوئية، ونقاط الوصول إلى الشبكة، وأجهزة التوجيه، والخوادم أو مراكز البيانات التي يمكن تحديد موقعها الجغرافي ورسمها على الخريطة، هناك جوانب أخرى أكثر تعقيدًا، وخاصة تلك المتعلقة بالطبقة المنطقية، أي التطبيقات والخدمات التي تسمح للمعلومات بالانتقال من نقطة إلى أخرى، وتحديد المسارات التي ستتخذها حزم البيانات، والتي تتغير باستمرار[25].

الفرع الاول : الفرع الاول : تعظيم القوه ضابطا للدول في علاقتها

تعني القوة في المعنى العام قدرة الفاعل او الوجه الاخر للقوة وهو التأثير الحقيقي للفاعل على الآخرين. لذا فإن القوة تعني القدرة على الحصول على ما يرغب فيه الشخص، والقوة تعني السيطرة الفعلية لشخص ما على سلوك شخص آخر. إن المعنى في الحالتين للاشارة الى القوة يختلف فالمعنى الاول وهو قدرة الفاعل للحصول على ما يريد يبقى قابلاً للقياس، إذ يكفي تحديد الموارد التي من المرجح أن تساهم في القوة وقياسها ومن خلالها يمكن معرفة قدرة الشخص على استخدامه لهذه القوة ومداها, بينما يظل الآخر متقلبًا وصعب المنال وهو القدرة على او التأثير على الاخرين دون استخدام القوة ومن ثم يمكننا أن نسأل أنفسنا، كيف نقيس سيطرة شخص على شخص آخر؟ ان هذين المصطلحين مرتبطان، وغالباً ما يكون لهما تأثير أكبر ككل, لكي تنجح يجب أن تمتلك مهارات، سواء عسكرية، أو اقتصادية، أو قانونية. إن القوة تتعلق بالإمكانات، والقوة تتعلق بنتيجة ممارسة الفاعل للتأثير, ويشير الأخير إلى عملية مستمرة: حيث تترجم القدرة إلى قوة تؤدي إلى التأثير على الآخرين, والقوة في العلاقات الدولية باعتبارها (قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على وحدات أخرى)[26].

إن ما يميز هذه النظرية هو أن الدول إما أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق فرض نظام دولي قائم على الفوضى يعود أصل مصطلح (الفوضى) إلى توماس هوبز في القرن السابع عشر فهو يصف حالة الطبيعة بين البشر(حرب الجميع ضد الجميع) الفوضى في السياسة الدولية هي غياب سلطة تحتكر العنف المشروع على المستوى الدولي وتعدد مراكز صنع القرار المستقلة، والتناوب والاستمرارية بين السلم والحرب إن كل السمات التي تميز الفوضى، على حد تعبير هوبز، لا تختفي بل تنتقل من المستوى الداخلي بين الأفراد إلى المستوى الخارجي بين الدول (هوبز، 1651). وإذا كانت الحياة الدولية تتسم بغياب احتكار العنف المشروع وتقاسم الحق في اللجوء إلى القوة بين عدة مراكز مستقلة لصنع القرار، ولا سيما الدول، فإن مسألة القوة في العلاقات الدولية يجب أن تظل مهمة، وحتى مركزية[27].

أن القوة تعني : بأنها قدرة الفاعل الاول على الحصول على الخضوع لإرادته ، أو الامتثال لأوامره، من الفاعل الثاني وبالتالي تحديد كل الحياة الاجتماعية وكونها شرطًا للعمل الجماعي ويتفق الفيلسوف البريطاني برتراند راسل أيضًا على هذه النقطة بالنسبة له [28].

وهنالك ترابط بين القوة والسلطة خاصة في الفكر الغربي الشمولي إن القوة والسلطة ، والسباق نحوهما ، هو الذي يقرب السياسة الدولية من المجال المحلي. ومن المعروف أن السياسة بالمعنى العام للكلمة لها معنيان, إن أحدهما يعتمد على إدارة الشؤون العامة المعروفة منذ قرون ، والآخر يتميز بالسباق نحو السلطة. ولكن في ظل الظروف الفوضوية فإن الأمر يختلف بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. وفي حالة السياسة الداخلية، يتم الحفاظ على احترام القوانين من خلال مصطلح (السياسة) للإشارة إلى رجل الدولة أو شؤون الدولة [29].

لكن يجب ان يكون واضحا ان الضغوط التي تمارسها الدولة والتهديد او استخدام هذا التهديد لا ينطبق على السياسة الخارجية، رغم أنها تلتزم بشكل كبير بالحقوق والأعراف الدولية وفي نهاية المطاف، تظل الدولة، وقوتها، هي الحكم النهائي في الشؤون الدولية وهذا يسمح لها باستخدام كل أنواع الوسائل والأدوات للسعي إلى السلطة في حين تحظر السياسة الداخلية استخدام التهديد او القوة (باستثناء ادوات إنفاذ القانون التي تفرضها الدولة)[30].

الفرع الثاني : القوة الالكترونية عامل حسم في مواقف الدول وقراراتها.

الدول تستخدم الفضاء الإلكتروني بشكل جعل العديد منها تدخل الفضاء الإلكتروني ضمن حسابتها الاستراتيجية وأمنها القومي، وهذا إلى جانب دور الفضاء الإلكتروني في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والحصول على موارد الثورة والسلطة وتحقيق التفوق السياسي، وتعظيم معرفتها وسباقها العلمي والبحثي، والقدرة أيضا على تحقيق السلم والأمن والتفاهم الدولي من خلال دور الفضاء الإلكتروني كأداة اتصال ووسيلة إعلام دولية.

ونرى أن العلاقة ما بين الفضاء الإلكتروني والأمن الدولي تتضح (حيث يوجد المحتوى المعلوماتي العسكري والأمني والفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والخدمي والعلمي والبحثي في الفضاء الإلكتروني، خاصة مع التوسع في تبني الحكومات الإلكترونية من جانب العديد من الدول واتساع نطاق مستخدمي وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في العالم حيث تصبح قواعد البيانات القومية في حالة انكشاف خارجي، وهذا ما يعرضها لخطر التعرض لهجمات الفضاء الإلكتروني إلى جانب الدعاية والمعلومات المضللة ونشر الشائعات أو الدعوة لأعمال تحريض أو دعم المعارضة الداخلية للنظام الحاكم)[31].

أن الصراع الإلكتروني أحد أوجه الصراع الدولي حيث يستطيع أحد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، وأن يتسبب في شل البنية المعلوماتية والاتصالات الخاصة به، وهو ما يسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة، من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية وبعضها البعض أو تضليل معلوماتها أو سرقة معلومات سرية عنها، أو من خلال التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية وتزييفها أو مسحها من أجهزة الحواسيب، وبالرغم من فداحة الخسائر، فإن الأسلحة بسيطة تتمثل في فيروسات إلكترونية تخترق شبكة الحاسب الآلي وتنتشر بسرعة بين الأجهزة، وتبدأ عملها في سرية تامة وبكفاءة عالية، وهي في ذلك لا تفرق بين المقاتل والمدني، وبين العام والخاص، وبين السري والمعلوم[32].

ان ظهور الفضاء الالكتروني في الوقت الحاضر بفضل ثورة المعلومات واصبح الفضاء الالكتروني احد العناصر الرئيسية التي تتشكل منها البيئة الدولية, بل هو

---

[22] د. احمد نعمة خضير, الذكاء الاصطناعي – دراسة في تنازع القوانين عن الضرر الناشئ عن الالة الذكية, الطبعة الاولى, هاتريك للطباعة والنشر, اربيل,2025. ص192 وما بعدها.

[23] د. جهاد احمد عفيفي, الذكاء الاصطناعي والانظمة الخبيرة,طبعة اولى, دار امجد للنشر والتوزيع, الاردن, 2015.

[24] د. حسن السوسي, الذكاء الاصطناعي, مقاربة قانونية, الطبعة الاولى, دار الافاق المغربية, 2023, ص 213 وما بعدها.

[25] د. نور خالد عبد الرزاق, المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي, مؤتمر كلية الحقوق, جامعة عين شمس,مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. مجلد 66,عدد 3,2023.

[26] د. ميلود خيرجه, المركز القانوني للموظف الدولي, المركز القانوني للنشر و مركز العيون للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2024, ص169 وما بعدها.

[27] د. منذر الشاوي, فلسفة الدولة, الطبعة الاولى, دار ورود الاردنية لنشر والتوزيع, عمان, الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد, 2012, ص 42 وما بعدها.

[28] د. عادل حسن علي, جدلية الاخلاق والسياسة, مصدر سابق,ص 178 وما بعدها.

[29] د. علي عبد المعطي محمد,الفكر السياسي الغربي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 1981, ص 377.

[30] د. علي ابراهيم, الحقوق والواجبات في عالم متغير, دار النهضة العربية, القاهرة, 1997, ص466 وما بعدها.

[31] د. ليلى بن حمودة,الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي, منشأة المعارف, الاسكندرية, 2004, ص 228 وما بعدها.

[32] د. سماح عبد الصبور, الصراع السيبراني, طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين, مجلة السياسة الدولية, العدد 208,المجلد 52,2017, ص 23 ونا بعدها.

العنصر الاهم فيها كونه يؤثر على الدول وعلاقاتها واقتصادها بل حتى وزنها على المستوى الدولي كونه يؤثر مباشرة على القيم السياسية للدول, واصبح استخدام الفضاء الالكتروني لا يقتصر على الدول بل حتى الشركات والاشخاص اصبح لديهم (مافيا الكترونية) على المستوى الدولي على هذا الاساس نسال السؤال التالي : كيف اثرت الثورة المعلوماتية على توازن القوة ؟ وكيف يتم توظيفها لكي تستخدم في ادارة الصراعات الدولية او العلاقات الدولية [33].

بدا لابد ان نبين ان جميع الدول تستخدم التطور الالكتروني لتنمية مصالحها الفردية والقسم الاكبر من هذه الدول يستخدم التطور الالكتروني اضافة الى مصلحته, يستخدمه لغرض الاستفادة منه للسيطرة على الدول الاخرى والقسم الاقل من الدول المتقدمة تستخدم ذلك للتأثير على المنظمات الدولية والمجاميع المسلحة لإصدار قرارات او مواقف لصالح هذه الدول حتى وان كان ذلك يسبب ضرارا لدول اخرى [34].

الخاتمة

يعتبر استخدام الذكاء الاصطناعي والحاجة الملحة له في وقتنا الحالي امر ضروري واحتياج لابد منه, وذلك للمكانة المرموقة والسرعة والدقة وسهولة الاستعمال وغيرها من الصفات التي تجعل الاستغناء عنه امر مستحيل, لكن يجب توخي الحذر ووضع القواعد القانونية اللازمة لاستخدامه حتى تفوت الفرصة على الذين يستغلون هذه التكنلوجيا لمصالح فردية ومنافع على حساب امن وخصوصية الاخرين, كذلك قراصنة الانترنيت والذين يمثلون الوجه القاتم لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

من ناحية اخرى فان وضع اطار قانوني لاستخدامات الذكاء الاصطناعي يعمل على المحافظة على العلاقات الدولية بين الدول ونشر السلم والامن الدوليين وهو اسمى ما يروم مجلس الامن الدولي تحقيقه, كذلك الاستفادة القصوى والأمنه من الفوائد الجمة والتي يمتاز بها الذكاء الاصطناعي واستخدام الانترنيت بصورة عامة.

وعلى هذا الاساس فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج المنتشرة في ثنايا اوراق البحث وعلى النحو التالي :

1- **تحكم العلاقات الدولية وتنظمها جملة من القوانين منها على سبيل المثال قواعد القانون الدولي العام.**
2- **تحكم العلاقات بين الدول مجموعة من القيم والمبادئ اطلق عليها الاخلاق الدولية.**
3- **يعتبر الذكاء الاصطناعي من ادوات التنظيم الدولي الجديد تعتمد عليه الدول في شتى المجالات.**
4- **اثر استخدام الذكاء الصناعي على العلاقات الدولية بين الدول من خلال انتهاك الخصوصية وعدم مراعاة حقوق الانسان.**
5- **يجب تأطير الذكاء الاصطناعي باطار قانوني حتى يتم التحكم به وعدم استخدامه بصورة فيها ضرر للدول الاخرى او وقوعه بيد القراصنة ى.**
6- **اثر استخدام الذكاء الاصطناعي على توازن القوى واستخدام القوة بين الدول.**

التوصيات :

1- **يجب وضع قواعد قانونية متطور لاستخدام الذكاء الاصطناعي, وهذه القواعد ملزمة تحدد الجزاء عن استخدام الذكاء الاصطناعي والتسبب بضرر للأخرين.**
2- **ينص على اعتبار الذكاء الاصطناعي جنبا الى جنب مع الاخلاق الدولية عند استخدامه خاصة في العلاقات بين الدول.**
3- **وضع قوانين صارمة تمنع انتهاك حقوق الانسان وخصوصية الافراد والدول عن استخدام الذكاء الاصطناعي.**
4- **يجب وضع قواعد تحدد الاستفادة الكاملة والامنة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وان تصبح متاحة للأخرين وبدون ضرر.**
5- **يحق للدول الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لكن تكون العقوبة مضاعفة عن التسبب بضرر للدول الاخرى.**

الهوامش :

1- **د. احمد نعمة خضير, الذكاء الاصطناعي – دراسة في تنازع القوانين عن الضرر الناشئ عن الالة الذكية, الطبعة الاولى, هاتريك للطباعة والنشر, اربيل,2025. ص192 وما بعدها.**
2- **د. اسلام دسوقي عبد النبي, دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية, المجلة القانونية, المجلد 8,العدد 4,2020.**
3- **يونيو 2018,ص 209.**28، Medium.com تيم داتون، "نظرة عامة على الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي"،
4- **د. سماح عبد الصبور, الصراع السيبراني, طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين, مجلة السياسة الدولية, العدد 208,المجلد 52,2017, ص 23 وما بعدها.**
5- **د. سعاد محمود ابو ليلة, دور القوة : ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية, مجلة العلوم السياسية الدولية, العدد 188, 2012, س16 وما بعدها.**
6- **د. خالدي فتيحة التدخل الدولي بين احكام القانون وواقع الممارسة الدولية, المركز الاكاديمي للنشر, الاسكندرية,2024, ص 240 وما بعدها.**
7- **جانجين فيلمر، جان باتيست، نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة جامعة فرنسا، 2023, ص 166.**
8- **د. جهاد احمد عفيفي, الذكاء الاصطناعي والانظمة الخبيرة,طبعة اولى, دار امجد للنشر والتوزيع, الاردن, 2015.**
9- **جيريمي وبارانيتس، إيلي، نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة العلوم السياسية، 2019.ص76.**
10- **د. حسن السوسي, الذكاء الاصطناعي, مقاربة قانونية, الطبعة الاولى, دار الافاق المغربية, 2023, ص 213 وما بعدها.**
11- **.,ص67.**2018، Lemonde.fr **-ديفيد لاروسيري، "السباق من أجل الأخلاق بدأ"،**
.2018، diploweb.com **10-فلوران أمات، "جيوسياسة الذكاء الاصطناعي: سباق عالمي من أجل الذكاء الاصطناعي". "الابتكار"،**
12- **فلاديمير بوتين، بيان رئيس الاتحاد الروسي بمناسبة الدرس الافتتاحي لـ "يوم المعرفة"، 1 سبتمبر 2017 في ياروسلافل.**
11-دونالد ج. ترامب،)الأمر التنفيذي بشأن الحفاظ على القيادة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي(، البنية التحتية والتكنولوجيا، البيت الأبيض، واشنطن العاصمة، 11 فبراير 2019. في أكتوبر 2016، نشرت إدارة أوباما خطة استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي. متاح على
https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/whitehouse_files/microsites/ostp/NSTC/national_ai_rd_strategic_plan.pdf, CBINsights.،
13- **د. فايز جمعة النجار,نظم المعلومات الادارية,الطبعة الثانية, دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, الاردن,2010.**
14- **د. عادل حسن علي, جدلية الاخلاق والسياسة في الفكر السياسي الغربي المعاصر,انجي للنشر والتوزيع,بغداد,الطبعة الاولى,2020. ص18 وما بعدها.**
15 **- د. نور خالد عبد الرزاق, المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي, مؤتمر كلية الحقوق, جامعة عين شمس,مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. مجلد 66,عدد 3,2023.**
15- **د. عبير اسعد, الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, دار البداية ناشرون وموزعون,عمان, الاردن, 2011.**
16- **د. علي ابراهيم, الحقوق والواجبات في عالم متغير, دار النهضة العربية, القاهرة, 1997, ص466 وما بعدها.**
17- **د. عصام الدين محمد, د. معمر رتيب محمد,الاثار القانونية للذكاء الاصطناعي في اطار القانون الدولي العام,مركز المحمود لتوزيع الكتب,القاهرة,2025,ص80 وما بعدها.**
18- **د. علي عبد المعطي محمد,الفكر السياسي الغربي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 1981, ص 377.**
19- **كلمة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بمناسبة تعيين عمر بن سلطان العلماء وزيراً للدولة للذكاء الاصطناعي، 19 أكتوبر 2017. تصريحات نقلتها وسائل الإعلام.**

[33] د. سعاد محمود ابو ليلة, دور القوة : ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية, مجلة العلوم السياسية الدولية, العدد 188, 2012, س16 وما بعدها.
[34] د. محمد هشام الابريقجي,مكافحة التجسس عن طريق الاقمار الصناعية في القانون الدولي,المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية,2019,ص 138 وما بعدها.

20- د. لبنى عبد الحسين السعيدي,د. جليل حسن الساعدي,ازمة القانون الدولي الخاص في منازعات الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, شركة المؤسسة الحديثة للكتاب,بيعدها.بيروت,2023, ص 300 وما بعدها.
21- د. ليلى بن حمودة,الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي, منشاة المعارف, الاسكندرية, 2004, ص 228 وما بعدها.
22- ماهر عبد المنعم ابو يونس,استخدام القوه في فرض الشرعية الدولية, المكتبة المصرية للطباعة والنشر, القاهرة, 2004, ص115.
23- ماكليود، أليكس، نظريات العلاقات الدولية: الخلافات والمقاومات، كيبيك، أثينا، 2022, ص387وما بعدها.
24- د. محمد سعيد,دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي,مجلة البحوث القانونية,العدد75,جامعة المنصورة,2021,ص 210.
25- د. محمد هشام الابريقجي,مكافحة التجسس عن طريق الاقمار الصناعية في القانون الدولي,المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية,2019,ص 138 وما بعدها.
26- د. مصطفى محمد موسى, الارهاب الالكتروني, دار الكتب والوثائق القومية المصرية,الطبعة الاولى. القاهرة,2009, ص 170 وما بعدها.
27- د. منذر الشاوي, فلسفة الدولة, الطبعة الاولى, دار ورود الاردنية لنشر والتوزيع, عمان, الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد, 2012, ص 42 وما بعدها.
28- ميلود خيرجه, المركز القانوني للموظف الدولي, المركز القانوني للنشر و مركز العيون للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2024, ص169 وما بعدها.

المصادر والمراجع :

1- خضير, احمد نعمة,2025, الذكاء الاصطناعي – دراسة في تنازع القوانين عن الضرر الناشئ عن الالة الذكية, الطبعة الاولى, هاتريك للطباعة والنشر, اربيل.
2- عبد النبي, اسلام دسوقي,2020,دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية, المجلة القانونية, المجلد 8,العدد 4.
3- Medium.com.يم داتون،2018 (نظرة عامة على الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي) ،
4- عبد الصبور, سماح,2017, الصراع السيبراني, طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين, مجلة السياسة الدولية, العدد 208,المجلد 52,
5- ابو ليلة, سعاد محمود,2012, دور القوة : ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية, مجلة العلوم السياسية الدولية, العدد 188.
6- فتيحة, خالدي,2024, التدخل الدولي بين احكام القانون وواقع الممارسة الدولية, المركز الاكاديمي للنشر, الاسكندرية.
7- جانجين فيلمز، جان باتيست، 2023,نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة جامعة فرنسا,
8- عفيفي, جهاد احمد, الذكاء الاصطناعي والانظمة الخبيرة,طبعة اولى, دار امجد للنشر والتوزيع, الاردن.
9- إيلي, جيريمي وبارانيتس، 2019، نظريات العلاقات الدولية، باريس، مطبعة العلوم السياسية.
10- السوسي, حسن, 2023, الذكاء الاصطناعي, مقاربة قانونية, الطبعة الاولى, دار الافاق المغربية.
11- Lemonde.fr.،الاروسيري, ديفيد,2018,(السباق من أجل الأخلاق بدأ)،
10diploweb.com.- امات, فلوران,2018، (جيوسياسة الذكاء الاصطناعي: سباق عالمي من أجل الذكاء الاصطناعي). "الابتكار"،
12- بوتين, فلاديمير, 2017، بيان رئيس الاتحاد الروسي بمناسبة الدرس الافتتاحي لـ (يوم المعرفة) في ياروسلافل.
11- ترامب,دونالد,2019، الأمر التنفيذي بشأن الحفاظ على القيادة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي(، البنية التحتية والتكنولوجيا، البيت الأبيض، واشنطن العاصمة ، نشرت إدارة أوباما خطة استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي. متاح على
https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/whitehouse_files/microsites/ostp/NSTC/national_ai_rd_strategic_plan.pdf, CBINsights.،
13- النجار,فايز جمعة,2010,نظم المعلومات الادارية,الطبعة الثانية, دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, الاردن.
14- علي, عادل حسن,2020, جدلية الاخلاق والسياسة في الفكر السياسي الغربي المعاصر,انجي للنشر والتوزيع,بغداد,الطبعة الاولى.
15- عبد الرزاق, نور خالد, 2023, المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي, مؤتمر كلية الحقوق, جامعة عين شمس,مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. مجلد 66,عدد 3.
16- اسعد, عبير,2011 الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, دار البداية ناشرون وموزعون,عمان, الاردن.
17- ابراهيم, علي,1997, الحقوق والواجبات في عالم متغير, دار النهضة العربية, القاهرة.
18- محمد, عصام الدين, محمد, معمر رتيب,2025,الاثار القانونية للذكاء الاصطناعي في اطار القانون الدولي العام,مركز المحمود لتوزيع الكتب,القاهرة.
19- محمد,علي عبد المعطي,1981,الفكر السياسي الغربي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية.
20- كلمة آل مكتوم,الشيخ محمد بن راشد,2017 ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بمناسبة تعيين عمر بن سلطان العلماء وزيراً للدولة للذكاء الاصطناعي، تصريحات نقلتها وسائل الإعلام.
21- السعيدي,لبنى عبد الحسين,2023,الساعدي, جليل حسن,ازمة القانون الدولي الخاص في منازعات الذكاء الاصطناعي, الطبعة الاولى, شركة المؤسسة الحديثة للكتاب, بيروت.
22- حمودة, ليلى, 2004,الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي, منشاة المعارف, الاسكندرية.
23- ابو يونس, ماهر عبد المنعم,2004,استخدام القوه في فرض الشرعية الدولية, المكتبة المصرية للطباعة والنشر, القاهرة.
24- ماكليود، أليكس،2022, نظريات العلاقات الدولية: الخلافات والمقاومات، كيبيك، أثينا.
25- سعيد, محمد,2021,دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي,مجلة البحوث القانونية,العدد75,جامعة المنصورة.
26- الابريقجي, محمد هشام,2019, مكافحة التجسس عن طريق الاقمار الصناعية في القانون الدولي,المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية.
27- موسى, مصطفى محمد,2009 الارهاب الالكتروني, دار الكتب والوثائق القومية المصرية,الطبعة الاولى. القاهرة.
28- الشاوي, منذر, 2012, فلسفة الدولة, الطبعة الاولى, دار ورود الاردنية لنشر والتوزيع, عمان, الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد.
29- ميلود خيرجه,2024, المركز القانوني للموظف الدولي, المركز القانوني للنشر و مركز العيون للنشر والتوزيع, الاسكندرية.